



أطباء بلا حدود

سوريا 2015: توثيق جرحى وقتلى الحرب في المرافق الطبية التي تدعمها
منظمة أطباء بلا حدود في البلاد

8 فبراير/شباط 2016

سوريا 2015: توثيق جرحى وقتلى الحرب في المرافق الطبية التي تدعمها منظمة أطباء بلا حدود في البلاد

الهدف

توثيق جرحى وقتلى الحرب المسجلين في 70 مرفقاً طبياً تدعمها منظمة أطباء بلا حدود في سوريا، ودراسة أعداد النساء والأطفال لرصد تداعيات الحرب على المدنيين، وكذلك توثيق الأثر المدمر للحرب على الطواقم والمرافق الطبية التي تدعمها المنظمة.

الإطار الزمني

البيانات من تاريخ 1 يناير/كانون الثاني 2015 ولغاية 31 ديسمبر/كانون الأول 2015. منظمة أطباء بلا حدود أعدت هذا التقرير بتاريخ 8 فبراير/شباط 2016.

مقدمة

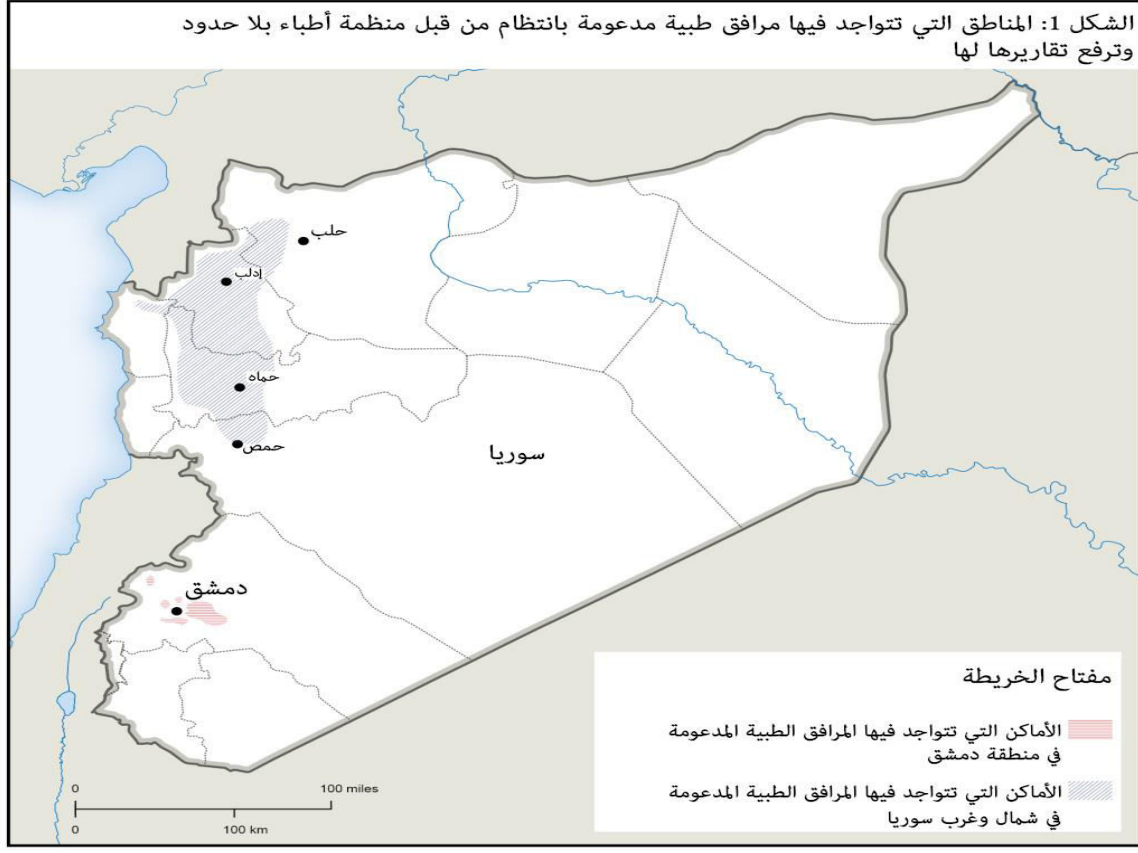
يكاد النزاع في سوريا يدخل عامه السادس ولا تزال الضريبة الإنسانية والطبية للعنف مروّعة، فقد نزح ملايين السكان داخل سوريا أو لجأوا إلى خارج البلاد، في حين لا يزال ملايين آخرون عالقين في مناطق محاصرة أو مطوقة بحدود مغلقة مع الدول المجاورة التي كانت قد استقبلت أعداداً هائلةً من السوريين الباحثين عن الحماية لكنها زادت من القيود التي تفرضها على دخول القادمين الجدد.

كل هذا وليس من علامات تشير إلى تهدئة قريبة للأوضاع، فالوفيات والجرحى حقائق يومية وقد شهد عام 2015 زيادة في عدد الدول المنخرطة بقواتها العسكرية في هذه الحرب، حيث تدخلت روسيا في شهر سبتمبر/أيلول بدعوة من الحكومة السورية، مستخدمةً بثقلٍ قواتها الجوية، في حين كثفت كلٌّ من فرنسا والمملكة المتحدة حملاتها الجوية في إطار التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية من العراق إلى سوريا وذلك في شهري سبتمبر/أيلول وديسمبر/كانون الأول على التوالي. الوضع الحالي استثنائي، فأربع دول من أصل الدول الخمس الأعضاء في مجلس الأمن منخرطةٌ عسكرياً في النزاع السوري.

ويشار إلى أن مجلس الأمن كان قد تبنى مؤخراً (في 22 ديسمبر/كانون الأول) وبالإجماع القرار رقم 2258 الذي عبّر عن القلق إزاء:

"القصور في التطبيق الفاعل للقرارات ذات الأرقام 2139 (2014) و2165 (2014) و2191 (2014) والتذكير في هذا الشأن بالالتزامات القانونية لجميع الأطراف بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، علاوةً على القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن، بما فيها وقف جميع الهجمات ضد المدنيين والمرافق المدنية ومن ضمنها الهجمات على المدارس والمرافق الطبية، والقطع المتعمد لموارد المياه، والاستخدام العشوائي للأسلحة كالمدفعية والبراميل المتفجرة والضربات الجوية والقصف العشوائي بقذائف الهاون وكذلك السيارات المفخخة والهجمات الانتحارية والتفجيرات عبر الأنفاق، إضافةً إلى استغلال تجويع المدنيين في القتال وهذا يشمل حصار المناطق السكنية، والانتشار الواسع للتعذيب وسوء المعاملة والإعدامات التعسفية والقتل دون محاكمة والإخفاء القسري والعنف القائم على التمييز حسب الجنس، وكذلك الاعتداءات الصارخة والعنف ضد الأطفال".

ويهدف التقرير إلى عرض تحليل موثق للعواقب الطبية والإنسانية الناتجة عن تصاعد الحملة العسكرية في عام 2015 بناءً على التقارير والبيانات الطبية التي جُمعت من خلال 70 عيادةً ومستشفىً تدعمها منظمة أطباء بلا حدود في سوريا.



افتتاح المشاريع والتغطية

إن قدرة منظمة أطباء بلا حدود على العمل في سوريا محدودة جداً نظراً للقيود الأمنية والقيود على الدخول. ورغم أن عدد المرافق التي تدعمها المنظمة في سوريا كبير (انظر الشكل 1)¹ إلا أن هذا التقرير محدود من ناحية التغطية الجغرافية للمواقع وكذلك نتيجة الفجوات بين جمع البيانات عن بعد أو من مواقع مدمرة.

¹ المناطق الموضحة في الشكل تشير إلى مواقع المرافق الطبية التي تدعمها أطباء بلا حدود بانتظام. تتلقى بعض المرافق دعماً عند الحاجة حين تفوق الحاجة قدراتها (مثلاً في حالات الإصابات الجماعية)، وهذه المرافق ليست ضمن المساحات المظللة على الخريطة.

ومنذ بدء النزاع سنة 2011 سعت المنظمة إلى الحصول على إذن من السلطات في دمشق لتقديم المساعدات الطبية في جميع أنحاء سوريا لكنها لم تحصل عليه لغاية الآن. وهذا ما أدى إلى حصر الدعم في المناطق التي تسيطر عليها قوات المعارضة أو حصره عبر الجبهات أو الحدود لشبكات طبية في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة دون موافقة رسمية.

أما في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة قرب الحدود التركية، فقد نجحت منظمة أطباء بلا حدود في الفترة الممتدة من عام 2012 إلى 2014 بالحفاظ على ستة مستشفيات وخمس عيادات خارجية تديرها مباشرة طواقم طبية محلية ودولية تابعة للمنظمة. لكن القيود الأمنية حالت دون توسيع هذه الأنشطة بعيداً عن المناطق الحدودية، مما حصر المساعدات التي تقدمها المنظمة في تأمين المواد والدعم المالي والتدريب للمرافق الطبية التي يديرها عاملون سوريون. وقد قدمت المنظمة الدعم بالتعاون مع جمعيات طبية ومجموعات إغاثة محلية.

وهذا النمط من الدعم غير المباشر ليس مألوفاً في منظمة أطباء بلا حدود التي عادةً ما تؤمن مساعدات مباشرة لجميع من هم في حاجة إليها وتعلن عما تشاهده مباشرةً ولا تعتمد على معلومات يتم التحقق من صحتها تقدمها أطراف شريكة موثوقة كما هي الحال في هذا التقرير، لكن هذا الوضع الاستثنائي يشير إلى حدة الوضع في سوريا حيث القيود الأمنية ومنع الدخول المباشر لا يتركان للمنظمة خياراً آخر. يشار إلى أنه في يوم الثاني من يناير/كانون الثاني 2014 حُطفت خمسة من عملي المنظمة الدوليين من مستشفى تابع لأطباء بلا حدود يقع في محافظة اللاذقية على يد أعضاء الجماعة التي تعرف اليوم باسم الدولة الإسلامية، وبعد مفاوضات مطولة أطلق سراح هؤلاء الأشخاص، حيث خرج آخرهم في مايو/أيار 2014، لكن قيادة الدولة الإسلامية لم تقدم أي تفسير أو اعتذار، وهذا ما خالف الاتفاقيات الواضحة التي كانت المنظمة قد توصلت إليها مع الدولة الإسلامية بشأن المرافق الطبية التابعة لأطباء بلا حدود والأنشطة المرتبطة بها في المنطقة التي تسيطر عليها الدولة الإسلامية. لذلك ومنذ مايو/أيار 2014، لم تعد منظمة أطباء بلا حدود تدعم أو تدير أي مرافق أو أنشطة في المناطق الخاضعة لسيطرة هذه المجموعة ولن تعود ما لم يتم التوصل إلى حل لتلك المسألة.

وبالنتيجة فإن المناطق التي يشملها هذا التقرير تغطي الأجزاء الشمالية الغربية والغربية والوسطى من سوريا وتركز بالتحديد على المناطق المحاصرة التي هي في أمس الحاجة إلى الدعم الطبي.

لا بد من الإشارة أيضاً إلى أن منظمة أطباء بلا حدود هي منظمة مستقلة لا تعتمد على أي تمويل حكومي لتنفيذ مشاريعها.

تعريف المرافق التي تدعمها منظمة أطباء بلا حدود

في هذا التقرير يشير مصطلح "المرافق التي تدعمها منظمة أطباء بلا حدود" إلى المرافق الطبية التي تدعمها المنظمة بانتظام منذ سنة أو أكثر. ويتضمن الدعم تأمين الإمدادات الطبية، ودفع الرواتب الأساسية للطواقم الطبية كي يتسنى لها التركيز على العمل الطبي، وتأمين الوقود اللازم لتشغيل مولدات الكهرباء للمستشفيات، والمساهمة في تكاليف إعادة الإعمار في حال تضرر مرفق ما أو تدميره، وكذلك تقديم الاستشارة الطبية التقنية.

وعلى الرغم من أن المنظمة تعمل على تطوير أنشطة الدعم منذ 2011 غير أن 2015 كان أول عام تتلقى فيه المنظمة بيانات طبية بصورة ثابتة ومنتظمة تسمح لها بتقديم نظرة سنوية حول الوضع الطبي في المناطق التي تدعمها، ولهذا فقد انحصرت تحليلات هذا التقرير على عام 2015.

تعريف المناطق المحاصرة والمناطق التي يصعب الوصول إليها

تعرف الأمم المتحدة المنطقة المحاصرة بأنها: "منطقة محاطة بأطراف مسلحة لها تأثير مستدام يمنع دخول المساعدات الإنسانية بانتظام وكذلك يمنع المدنيين والمرضى والجرحى من الخروج من المنطقة"، في حين تعرّف المنطقة التي يصعب الوصول إليها بأنها: "منطقة لا يمكن للجهات الإنسانية أن تدخلها بانتظام بغرض تنفيذ برامج إنسانية مستدامة نتيجة منعها من الدخول وهذا يتضمن الحاجة إلى التفاوض في كل مناسبة أو بسبب قيود مثل وجود نزاع نشط أو نقاط تفتيش أمنية متعددة أو فشل السلطات في منح الإذن في الوقت المحدد".

لكن منظمة أطباء بلا حدود لا تعتمد هذا التمييز بين المناطق "المحصرة" و"التي يصعب الوصول إليها" بالصيغة التي تعرفها الأمم المتحدة، حيث أن العواقب الطبية في كلا النمطين مماثلة. فالإمدادات الطبية وبالأخص الجراحية منها، يُرفض دخولها تقريباً بشكل تام إلى المناطق المحاصرة، كما أن إجلاء الحالات الطبية نادراً ما يُسمح به حتى لو كانت القوات المحاصرة تسمح بين الحين والآخر بأتماط أخرى من الحركة.

وباستخدام معايير متعلقة بالنواحي الطبية فإن المناطق المحاصرة في ما يخص هذا التقرير تُعرّف على أنها "مناطق مطوقة بجواجز استراتيجية (عسكرية وغير عسكرية) تمنع الدخول المنتظم/الآمن للمساعدات الإنسانية والخروج المنتظم/الآمن للمدنيين والجرحى والمرضى".

تعريف "جرحى الحرب" و"قتلى الحرب"

فيما يخص هذا التقرير، فإن "جرحى الحرب" يتضمنون أي مدني أو عسكري يعاني من جروح ناجمة عن أعيرة نارية وانفجارات قنابل مباشرة وحروق وأسلحة كيميائية وأي إصابة بالغة أخرى يعتبرها الطاقم الطبي بأنها نتيجة لعنف مرتبط بالحرب لكنها لا تندرج في أي من الفئات الرئيسية الثلاث.²

أما "قتلى الحرب" فيتضمنون كل الأشخاص (المدنيين والعسكريين) الذي اعتبروا في عداد الأموات بسبب إصابة بالغة مرتبطة بالحرب في أحد المرافق الطبية. بعضهم وصلوا أحياء لكنهم فارقوا الحياة بعد وصولهم إلى المرفق الطبي نتيجة إصابتهم. وبعضهم الآخر كانوا "موتى لدى وصولهم" إذ أنه وفقاً للأعراف المتبعة في سوريا ينبغي أخذ الموتى إلى مرفق طبي كي يتم تسجيلهم قبل أن يشيعوا. لا يتم على الأغلب خلال فترات النشاط العسكري المكثف نقل الكثير من الضحايا الذين فارقوا الحياة في أحد مواقع الهجمات إلى المرافق الطبية خاصة وأن الجميع يركزون على رعاية الناجين، ولهذا يرجح أن هناك قصوراً في سجلات قتلى الحرب.

عدد المرافق الطبية المدعومة في المناطق المحاصرة في محيط دمشق

قدمت منظمة أطباء بلا حدود عام 2015 دعماً منتظماً لعدد من المرافق يتراوح بين 29 و 39 مرفقاً طبياً في المناطق المحاصرة المحيطة بدمشق وريفها (الجدول رقم 1). يختلف العدد الدقيق للتقارير بين شهر وآخر لأن المرافق تتعرض للهجوم بانتظام وتضطر إلى الإغلاق أو تغيير موقعها نتيجة لذلك. وفي حال قام الفريق الطبي ذاته بافتتاح مرفق جديد، يعتبر هذا التقرير الذي تستلمه المنظمة استمراراً للأنشطة الطبية ذاتها ويندرج في إطار معايير الدعم لمدة عام واحد على الأقل.

² هذا يتضمن جروح مثل تلك الناجمة عن شظايا القنابل، أو انفجار مبنى تعرض للقصف ومقتل أناس بشكل مباشر أو غير مباشر نتيجة الاختناق أو نتيجة إصابة هرسية.

الجدول رقم 1: منطقة دمشق: عدد المرافق المدعومة بانتظام التي ترسل تقاريرها إلى منظمة أطباء بلا حدود لكل أشهر 2015											
يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
37	33	36	35	34	33	36	32	29	35	39	38

لكن بيانات المنظمة الطبية الواردة من هذه المواقع المحاصرة الموجودة في منطقة دمشق لا تمثل الأعداد الكلية لجرحى وقتلى الحرب. وكانت المنظمة قد تلقت خلال عام 2015 بيانات دورية مما معدله 35 مرفقاً طبياً من أصل نحو 50 مرفقاً عاملاً تعلم المنظمة بوجودها في هذه المناطق. وبناء عليه يحتفل أن تعكس أرقام أطباء بلا حدود نحو 70 بالمئة من العدد الإجمالي لجرحى وقتلى الحرب في هذه المناطق المحاصرة.

عدد المرافق الطبية المدعومة في شمال وغرب سوريا

قدمت منظمة أطباء بلا حدود في عام 2015 دعماً منتظماً لنحو 45 مرفقاً طبياً في الأجزاء الشمالية والغربية من سوريا. وبعد استبعاد المرافق التي لم ترسل بيانات وفق صيغ يمكن مقارنتها³، يتبقى لدينا ما معدله 34 مرفقاً ترسل بيانات دورية (الجدول رقم 2)، مع العلم أن العدد الدقيق للتقارير الطبية يختلف بين شهر وآخر لأن المرافق تتعرض للهجوم بانتظام. ويعكس الانخفاض في الفترة بين فبراير/شباط ومارس/آذار عدد المرافق التي نجحت منظمات أخرى في تقديم الدعم لها ولاحقاً حلت محل منظمة أطباء بلا حدود.

³ قامت المنظمة في آخر السنة فقط بالطلب من بعض المرافق إرسال بيانات تستخدم التصنيف ذاته المعتمد في هذا التقرير. بعض المرافق كانت منشغلة جداً أو غير قادرة على إدراج البيانات السابقة لكامل العام. ولهذا فقد تم استبعاد هذه المرافق حيث لم يكن من الممكن مقارنتها بطريقة صحيحة.

الجدول رقم 2: شمال وغرب سوريا: عدد المرافق المدعومة بانتظام التي ترسل تقاريرها إلى منظمة أطباء بلا حدود لكل أشهر 2015

يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
43	46	32	32	31	32	32	34	34	33	32	27

تقع معظم هذه المرافق في مناطق غير محاصرة، لكن 12 منها موجودة في مدن وقرى محاصرة في ريف حمص الشمالي. وتمثل بيانات المنظمة الطبية الواردة من هذه المناطق جزءاً صغيراً من الأعداد الحقيقية. فهناك مرافق مؤقتة تعمل في تلك المناطق وتدعمها منظمات أخرى، ولهذا فإن بيانات أطباء بلا حدود حول تلك المناطق تعكس جزءاً من الأعداد الحقيقية لجرحى وقتلى الحرب.

مصادر ومجموعات البيانات

البيانات حول النساء والأطفال

قامت المرافق الطبية التي تدعمها المنظمة في المناطق المحاصرة في دمشق بتسجيل بيانات حول جنس البالغين حيث اعتبر كل من لم يتجاوز 15 عاماً طفلاً. أما المرافق المدعومة في شمال وغرب سوريا فقد اعتبرت كل من لم يتجاوز الخمسة أعوام طفلاً ولم تميز بين الذكور والإناث. لم نقم في هذا التقرير بدمج مجموعتي البيانات بل قمنا بتحليلهما كل على حدى.

البيانات حول الإصابات الجماعية

تعتبر منظمة أطباء بلا حدود حالة "الإصابات الجماعية" في هذا التقرير على أنها تدفق جماعي لعشرة مرضى أو أكثر ممن يعانون من جروح مرتبطة بالحرب إلى أحد المرافق الطبية. اختلف العدد في كل حالة لكنه كان يتراوح بين عشرة وأكثر من 100. يشار إلى أن أدوات جمع البيانات المستخدمة خصيصاً في تلك التقارير اعتمدت على معايير

تسجيل واحدة في جميع المناطق (الأطفال هم ما دون 15 سنة، وتحديد الجنس بالنسبة للبالغين)، الأمر الذي مكن من تكوين مجموعة بيانات واحدة لحالات الإصابات الجماعية.

تم جمع البيانات حول الإصابات الجماعية من مصدرين: أولاً من تقارير تدفق الإصابات الجماعية الواردة من المرافق التي تدعمها بانتظام أطباء بلا حدود وتشمل القتلى والجرحى ضمن مجموعة البيانات الرئيسية، وثانياً من التقارير التي تتبع النماذج ذاتها التي تعتمد عليها المنظمة والواردة من مرافق تدعمها أطباء بلا حدود بصورة غير منتظمة حيث تقدم لها الدعم وفق بحسب كل حالة من حالات الإصابات الجماعية. هذا النوع من الدعم كان يتم توفيره في حال فشلت أنظمة الدعم المنتظمة التي يحصل عليها المرفق في الاستجابة إلى الحجم الكبير لتدفق جرحى الحرب.

يشار إلى أن جميع حالات تدفق الإصابات الجماعية المبلغ عنها من المناطق الشمالية والغربية كانت نتيجة ضربات جوية، في حين أن مثيلاتها في منطقة دمشق كانت نتيجة إما عمليات قصف برّي أو ضربات جوية.

جمع البيانات والتثبت من صحتها

عند البدء بدعم منتظم لمرفق ما في سوريا، ترسل المنظمة ملفاً شاملاً يتضمن تعريفات للحالات وتتحاور مع العاملين الطبيين الأقدم في المرفق لتضمن الكيفية التي سيتم من خلالها تسجيل الحالات. وهناك في كل مرفق تدعمه المنظمة شخص يعمل على إدخال البيانات من السجلات إلى أداة موحدة لإدخال البيانات على ملف إكسل يتم إرساله إلى المنظمة بصورة دورية. وحين يكون هناك نقص في الوضوح تجري المنظمة اتصالاً هاتفياً مع المرفق للحصول على تفاصيل أعمق حول البيانات الواردة. وتقوم المنظمة بمقارنة بيانات أعداد المرضى والحالات المرضية بمعدلات الإمدادات الطبية التي تتبرع بها للمرفق وبالمعلومات المتعلقة بسياق الحرب الراهن في تلك المنطقة، وذلك لتضمن أن البيانات الطبية متوافقة مع المعلومات الأخرى ذات الصلة.

يتم الحصول على معلومات الإصابات الجماعية من التقارير الموحدة لتدفق الإصابات الجماعية التي حددتها المنظمة وأرسلتها إلى المرفق التي تدعمها سواء بصورة منتظمة أم عند الطوارئ استجابةً لاحتياجات استثنائية هائلة.

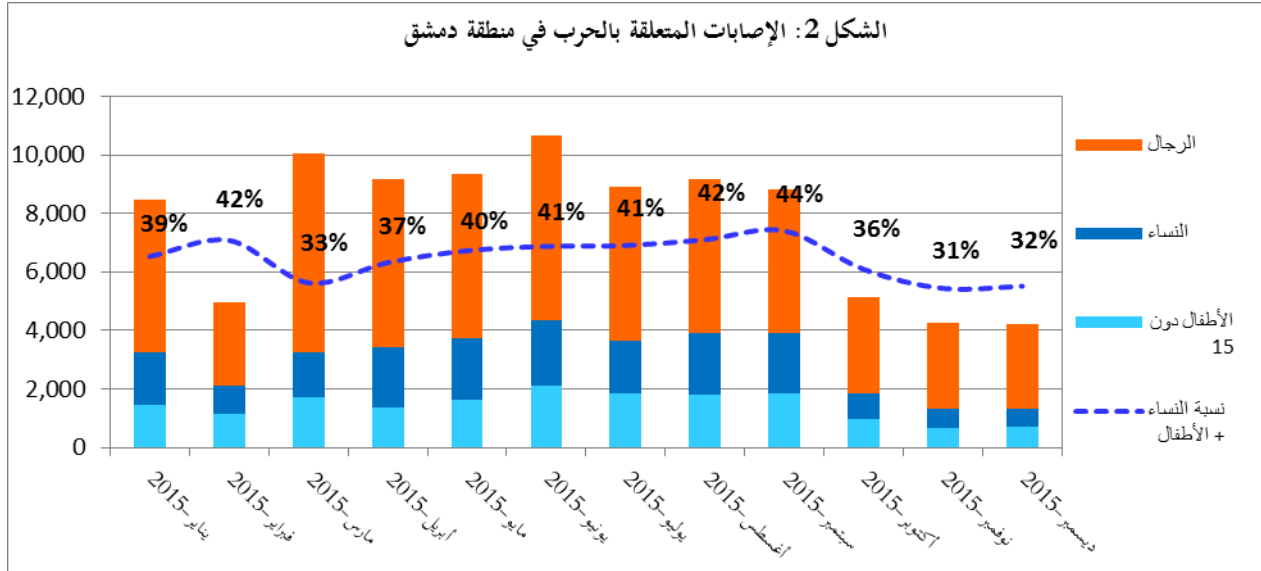
تم جمع المعلومات المتعلقة بالمهجمات على المرافق والطواقم الطبية من التقارير الموحدة للحوادث والتي جمعها في معظم الحالات المدير الطبي للمرفق، وتم التثبت من صحتها من خلال مقارنتها بالمعلومات المتوفرة لدى الشبكات الطبية والإنسانية الأخرى العاملة في تلك المنطقة.

النتائج

جرحى وقتلى الحرب في منطقة دمشق:

حددت منظمة أطباء بلا حدود 66 منطقة في محافظة دمشق وسبعة أحياء في مدينة دمشق على أنها محاصرة وتعاني جميعها من رعاية طبية محدودة للغاية ولديها احتياجات هائلة في هذا المجال، ويبلغ تعداد سكانها بالمجمل وفق التقديرات 1,450,000 نسمة⁴. وخلال عام 2015 قامت المنظمة بدعم ما معدله 35 مرفقاً صحياً في المناطق المحاصرة داخل مدينة دمشق وحوالها وفي محافظة دمشق ككل.

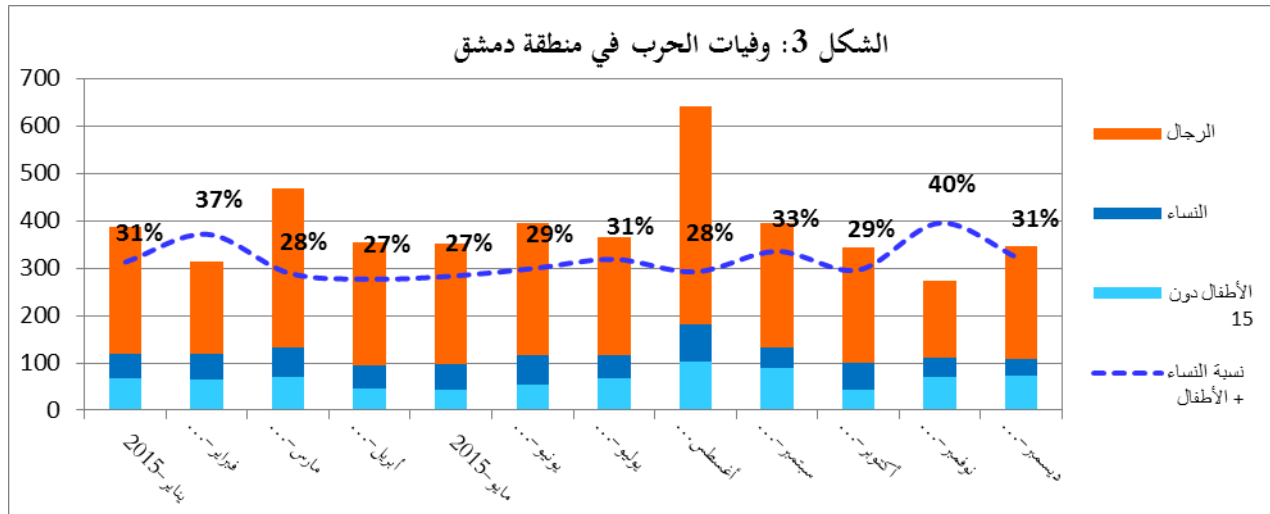
ويبين الشكل رقم 2 أن هناك 93,162 جريح حرب تلقوا العلاج في المرافق المدعومة من قبل منظمة أطباء بلا حدود خلال عام 2015، مع العلم أن عدد الأطفال والنساء بلغ 36,068 (أي 39 بالمئة) حيث اعتبر الأطفال من هم دون سن الخامسة عشر، كما يبين الشكل نسبة النساء والأطفال المتأثرين في كل شهر.



⁴ تركزت تقديرات عدد السكان على استقراءات إحصائية ومقارنة للمراجع باستخدام آخر إحصاء رسمي جرى عام 2004 كنقطة أساس، إلى جانب أحدث البيانات من أعيان المجتمع في المناطق المحاصرة، وكذلك تقديرات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (2012 و2015) وتقديرات الجمعية الطبية السورية الأمريكية (2015).

ويتزامن الانخفاض الكبير في عدد إصابات الحرب بعد سبتمبر/أيلول مع التحول في النشاط العسكري بعيداً عن منطقة دمشق باتجاه المناطق الغربية والشمالية.

سجلت منظمة أطباء بلا حدود 4,634 قتيل حرب بينهم 1,420 (أي 31 بالمئة) نساء وأطفال (الشكل 3). ويظهر مسار الاتجاه نسبة النساء والأطفال المتأثرين في كل شهر من عام 2015. تقتصر هذه الوفيات على تلك التي حدثت في العيادات أو التي تم الإبلاغ عنها للعيادات، ولهذا فمن المرجح أن يكون الرقم الحقيقي في كامل المناطق المحاصرة حول دمشق أعلى من ذلك.



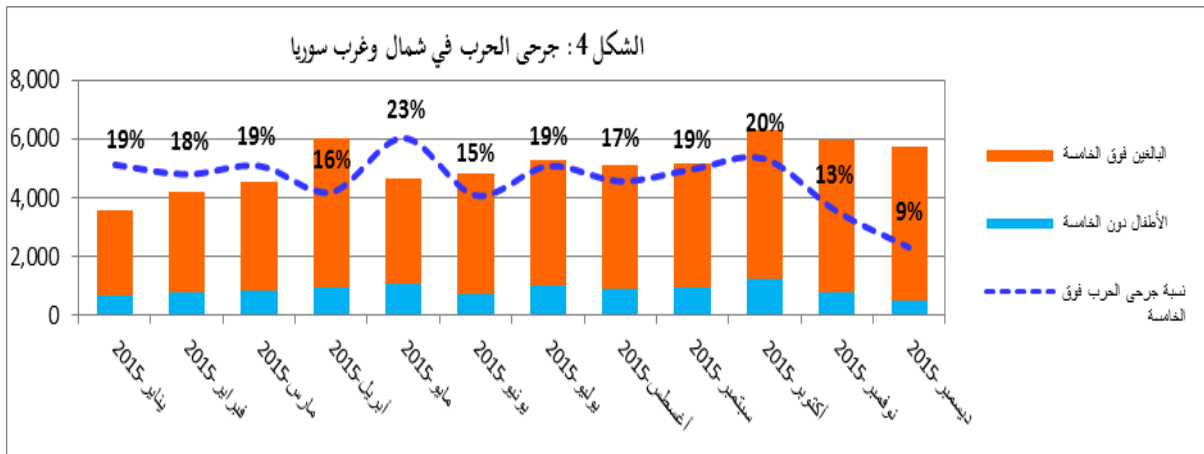
عواقب إنسانية أخرى للحصار بما فيها التجويع

إن الأرقام الكبيرة التي انتشرت بشكل واسع للوفيات الناجمة عن الجوع (49 وفاة في الفترة بين الأول من ديسمبر/كانون الأول وحتى 29 يناير/كانون الثاني 2016) في منطقة مضايها المحاصرة مثال على العواقب الطبية والإنسانية لاستراتيجيات الحصار العسكرية المستمرة. وفي مضايها، لم يُسمح للإمدادات الطبية والغذائية بالدخول في الفترة الممتدة من أكتوبر/تشرين الأول إلى ديسمبر/كانون الأول، كما لم يُسمح بإجلاء الحالات الطبية التي تحتاج إلى علاجات منقذة للحياة.

جرحي وقتلى الحرب في شمال وغرب سوريا

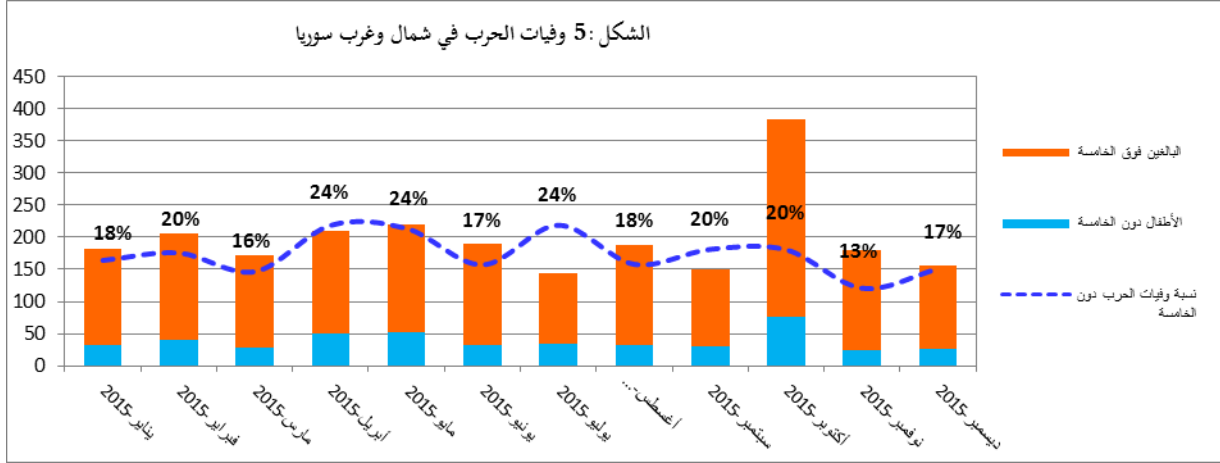
خلال عام 2015 قدمت منظمة أطباء بلا حدود الدعم لـ 45 مرفقاً طبياً موجوداً في غرب وشمال سوريا (محافظة حمص وحماه وإدلب واللاذقية)، ساهم ما معدله 34 منها في إعطاء بيانات طبية وردت في هيئة تسمح بإدراجها في هذا التقرير. وتقع 12 من هذه المرافق في بلدات وقرى محاصرة في ريف دمشق الشمالي فيما تقع المرافق الباقية خارج المناطق المحاصرة.

يظهر الشكل رقم 4 عدد الأشخاص الذين يتلقون المساعدة الطبية جراء إصابات حرب (جرحي الحرب) في مرافق مدعومة من قبل منظمة أطباء بلا حدود والمصنفين بحسب العمر، علماً بأن مصطلح "طفل" يعني كل شخص ما دون سن الخامسة. ومن بين جرحى الحرب الحاصلين على العلاج في مرافق مدعومة من قبل منظمة أطباء بلا حدود 10,473 (17%) هم من الأطفال ما دون سن الخامسة.



وخلال العام 2015 تم الإبلاغ عن 2,375 قتيل حرب في المرافق المدعومة من قبل منظمة أطباء بلا حدود و من بينهم 462 (19%) ما دون سن الخامسة (الشكل رقم 5). تمثل هذه الأرقام فقط الوفيات التي تقع داخل العيادات أو التي يتم الإبلاغ عنها للعيادات. ولهذا من المرجح أن يكون الرقم الحقيقي للوفيات في المنطقة الكاملة

أعلى من ذلك. إن أعلى رقم لقتلى الحرب في أكتوبر/ تشرين الأول (383 وفيات والتي تبلغ أكثر من ضعف العدد المتوسط البالغ 184 في الأشهر الماضية) يتزامن مع تكثيف النشاط العسكري في المنطقة.



تدفق الإصابات الجماعية المبلغ عنها في المرافق الصحية المدعومة من قبل أطباء بلا حدود

يظهر الشكل رقم 6 تدفقات الإصابات الجماعية المبلغ عنها في عام 2015 في المرافق المدعومة من قبل أطباء بلا حدود والتي تلت جميعها هجمات جوية أو قصف مدفعي. تم تسجيل 74 تدفق إصابات جماعية بالتفصيل، وتم تسجيل إجمالي الإصابات الجماعية الشهري في مرفق واحد في شهر ديسمبر/ كانون الأول حين كانت التدفقات تحصل بشكل شبه يومي وكان المرفق مكتظاً كثيراً، مما لم يسمح بإجراء تصنيف يومي. إن هذه التدفقات سجلت 3,978 جريحاً من بينهم 1,252 (31%) من النساء والأطفال ما دون سن الخامسة عشر. ومن بين الوفيات الذين بلغ عددهم 770، كان 228 (30%) منهم من النساء والأطفال ما دون سن الخامسة عشر.

كما وأن أعلى رقم مسجل للإصابات الجماعية في شهر أغسطس/ آب يمثل إصابات جميعها تقريباً متعلقة بهجمات في الغوطة الشرقية حيث كان هناك 28 حادثاً منفرداً تم الإبلاغ عنها بين 8 و30 آب/ أغسطس.

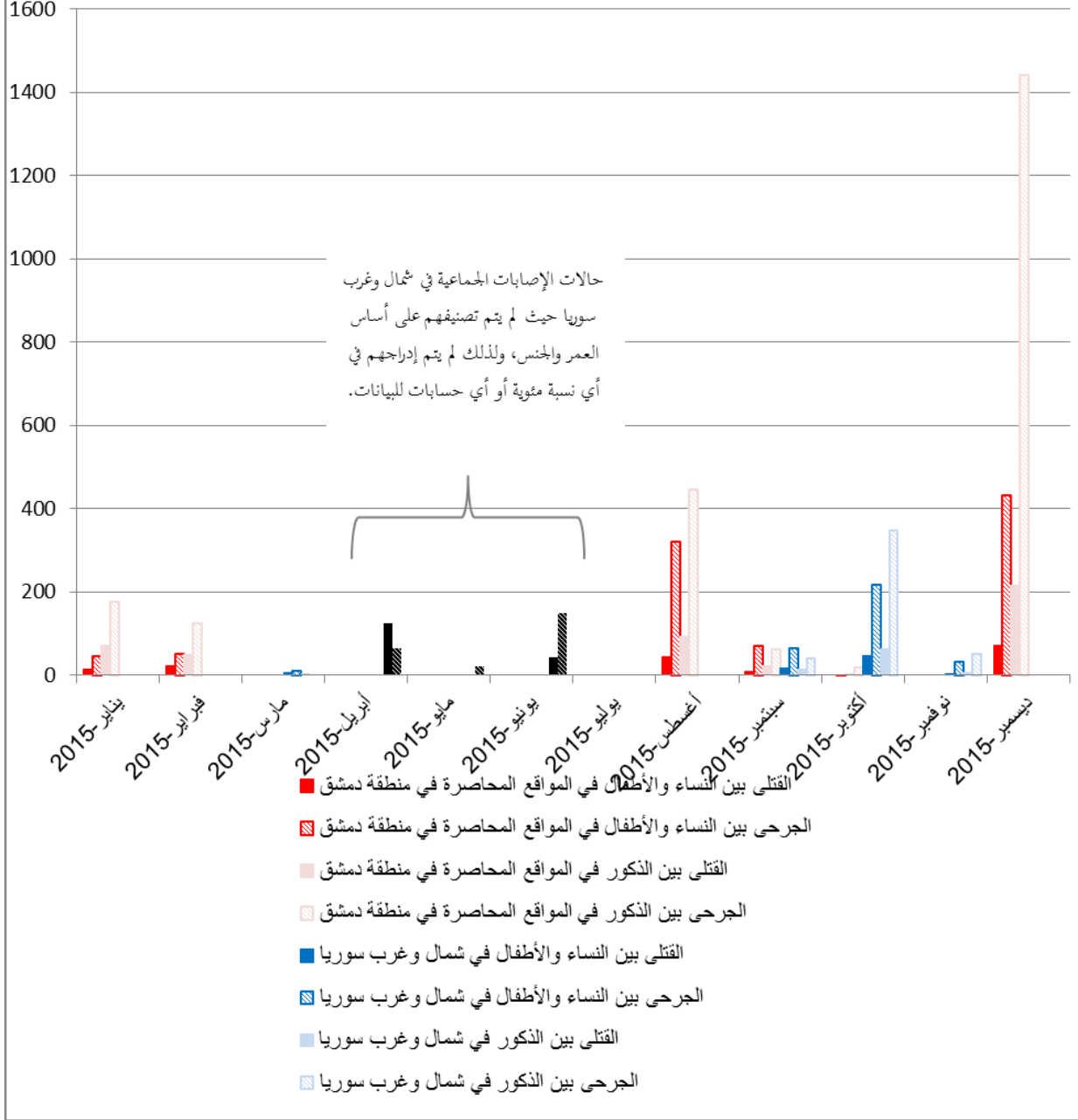
وخلال حملة القصف المكثف على المناطق المحاصرة في دمشق في شهر أغسطس/ آب، تم الإبلاغ عن 840 حالة إصابات جماعية، 367 (44%) بينها كانت من النساء والأطفال ما دون سن الخامسة عشر. وبين الوفيات الـ 144، كانت 48 (33% منها) من النساء والأطفال ما دون سن الخامسة عشر.

إن إجمالي الإصابات الجماعية الملحوظ في منطقة دمشق خلال شهر ديسمبر/كانون الأول سجل 1,296 جريحاً و 137⁵ قتيلاً في مرفق طبي واحد قريب من خط المواجهة خلال ديسمبر/كانون الأول، وحيث كان الطاقم الطبي منهمكاً لدرجة أنه لم يستطع القيام بتقسيم الأفراد خلال التدفقات اليومية بما أن الطواقم كانت تقدم استجابة لحالات الإصابات الجماعية التي باتت شبه دائمة.

وفي المناطق الشمالية والغربية من سوريا ارتفع عدد أحداث الإصابات الجماعية بشكل هائل منذ شهر أكتوبر/تشرين الأول حيث شهد شهر أكتوبر/تشرين الأول وحده 17 تدفقاً تبين فيها 575 حالة من بينها 220 (38%) من النساء والأطفال دون سن الخامسة. ومن بين الـ 120 حالة وفاة، 52 (43%) منها من النساء والأطفال.

⁵ إن هذا المرفق نادراً ما يتلقى الدعم من قبل أطباء بلا حدود، وذلك حين يصل مستوى الحاجة لدى الأطباء إلى درجة بالغة كما حصل في ديسمبر/كانون الأول. وبما أن هذا المرفق ليس مرفقاً مدعوماً بانتظام من قبل أطباء بلا حدود، لم يتم إدخال أعلى رقم في تدفقات الإصابات الجماعية لشهر ديسمبر في البيانات الاعتيادية المبلغ عنها من قبل المرافق التي تتلقى الدعم الدائم في منطقة دمشق.

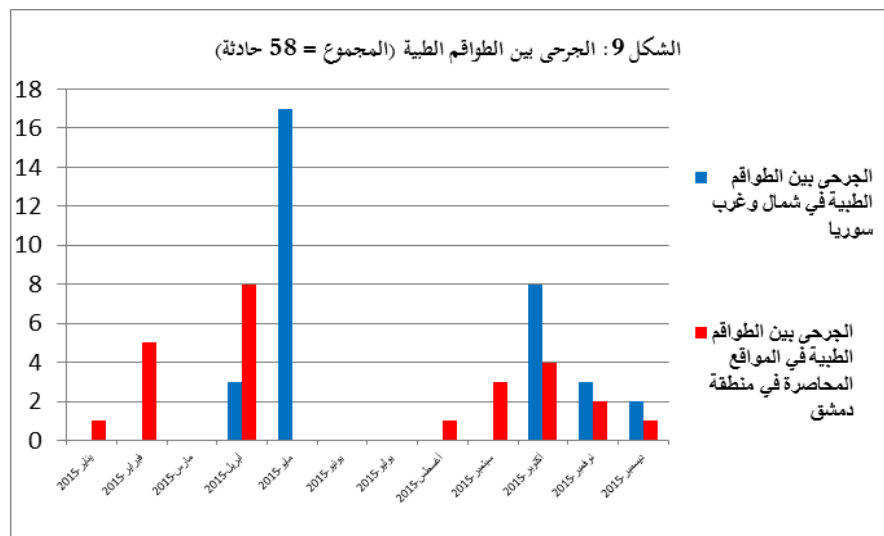
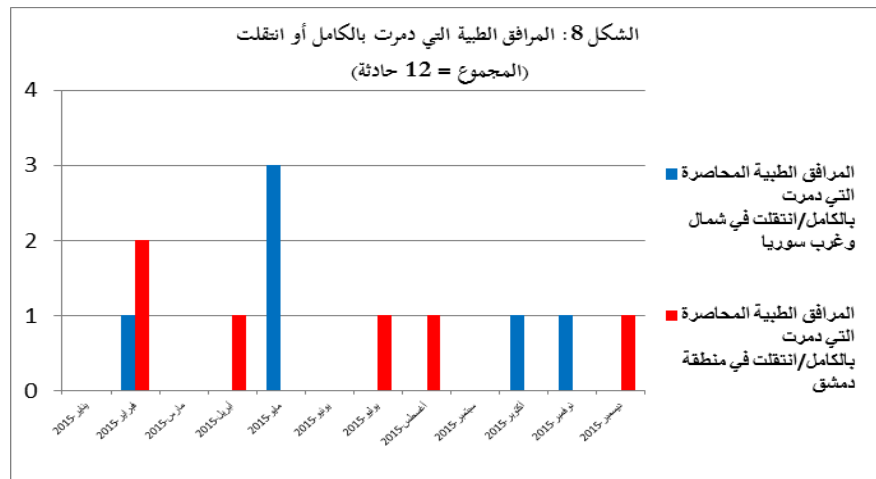
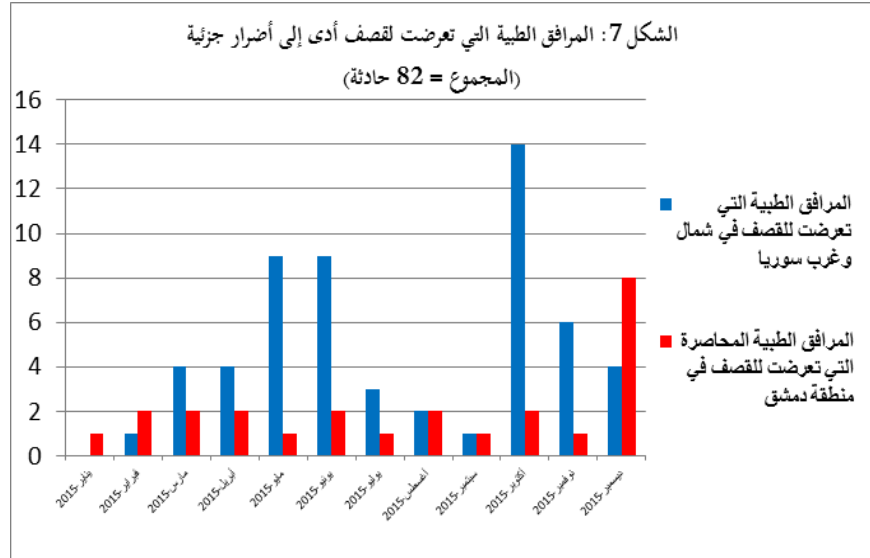
الشكل 6: حالات الإصابات الجماعية شهرياً

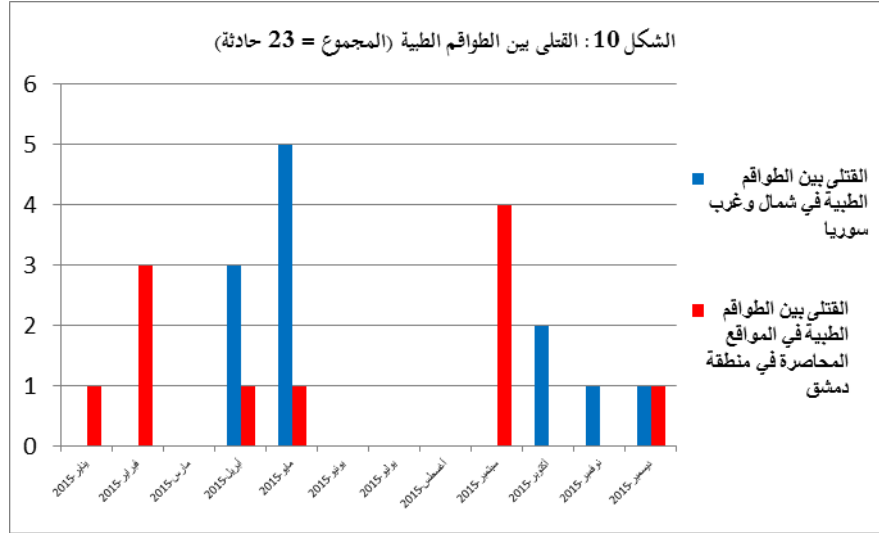


الهجمات على المرافق الطبية ووفيات الطواقم الطبية

إن عدد المرافق المدعومة من قبل منظمة أطباء بلا حدود ما هي إلا جزءٌ صغير من المرافق الطبية المؤقتة والرسومية في سوريا، لذلك يجب اعتبار هذا العدد نموذجاً صغيراً نسبياً عن مدى الأضرار الحقيقية الناجمة عن الحرب والدمار اللاحق بالبنى التحتية الطبية والطواقم الطبية في سوريا.

أما الشكلاّن رقم 7 و8 فيظهران المرافق الطبية التي تعرضت للقصف والدمار. سُن 94 هجوماً جويّاً أو قصفاً مدفِعياً على مرافق مدعومة من قبل أطباء بلا حدود وفي 12 منها تسبب الهجوم بدمار شامل للمرافق. وأول قمة في الخط البياني سُجّلت في شهر مايو/ أيار ويونيو/ حزيران 2015 والتي تزامنت مع تزايد النشاط العسكري في محافظات حمص وحماه وإدلب. وتجدد الإشارة إلى أن مرفقين في محافظة حمص ومرفق واحد في محافظة إدلب تعرضت للدمار الشامل جراء الهجمات الجوية و18 مرفقاً إضافياً تعرضت للدمار جراء هجمات عسكرية مماثلة في المناطق الغربية والشمالية في فترة هذين الشهرين. أما قمة الخط البياني الثانية التي سُجّلت في شهر أكتوبر/ تشرين الأول في المناطق الغربية والشمالية لسوريا ، فتزامنت مع تعرض عيادة واحدة للدمار في حادث واحد وتدمير 14 عيادة غيرها. أما في المناطق المحاصرة في دمشق فبقي عدد الهجمات الجوية على المرافق الطبية مستقراً بشكل عام خلال هذه السنة، مع ارتفاع ملحوظ في أعلى أرقام للحوادث في شهر ديسمبر/ كانون الأول. وخلال العام 2015 وقعت 16 هجمة على سيارات إسعاف مدعومة من قبل أطباء بلا حدود لكن لم يتم إدراجها في الشكلين رقم 7 و8.





حالات خاصة للاستعمال المحتمل للاستراتيجية العسكرية المعروفة بـ "الهجوم المزدوج"

إن عدداً كبيراً للقلق من هذه الهجمات على الطواقم الطبية والبنى التحتية الطبية اتبع الاستراتيجية العسكرية المعروفة بـ "الهجوم المزدوج"، والتي تهدف إلى رفع عدد الإصابات إلى أقصى حد ممكن عبر استهداف خدمات الإنقاذ ومنها فرق الاستجابة الطبية، والتي تشكل انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني. تنطبق هذه الاستراتيجية حين يُستهدف عاملو الإنقاذ أو المرافق الطبية التي تقوم بالاستجابة لهجوم أولي لدى وصولها إلى الساحة أو لدى وصول الجرحى إلى المرفق الطبي. فهذا الهجوم الثاني غالباً ما يحصل بعد 20 إلى 60 دقيقة من الهجوم الأول.

أظهرت التقارير الطبية للمرافق المدعومة من قبل أطباء بلا حدود 4 تدفقات لإصابات جماعية في الشهرين الأخيرين من العام 2015 كان فيها سمات الهجوم المزدوج.

التاريخ/ المنطقة	الحدث	التوقيت	نشاط الاستجابة لحالة الطوارئ	الضربة الثانية	التوقيت	وضع المحيط

الزعفرانة، 28 تشرين الثاني/ نوفمبر	هجوم جوي، 16 جريحاً، قتيلين 10:30	09:40	نُقل المرحى بسيارة الإسعاف إلى أقرب مستشفى تعرض بعدها للقصف	هجوم جوي على مدخل المستشفى، 31 جريحاً (من بينهم طبيين)	10:30	هادئ بشكل عام، كان وقوع هذين القصفين حدثاً بارزاً
كفر بطنا، 4 كانون الأول/ ديسمبر	هجوم جوي، 34 جريحاً، 14 قتيلاً	13:34	نقلت سيارات الإسعاف وسيارات خاصة المرحى إلى المرافق الطبية	هجوم جوي، المكان نفسه، 17 جريحاً، 6 قتلى	13:52	باستثناء هذه الغارات كان الوضع هادئاً نسبياً في هذه المنطقة
الزغبة	هجوم جوي، صفر جرحى، ثلاثة قتلى 15:50	15:34	حضرت سيارات الإسعاف التابعة لأقرب المستشفيات الميدانية كما وحضر مواطنون محليون. قُصفت سيارة إسعاف واحدة وتحطمت	قصف مدفعي، في المكان نفسه، 33 جريحاً، ثلاثة قتلى (بينهم طبيب)	15:50	نشاط عسكري متزايد بشكل عام في المنطقة
دوما، 13	هجوم جوي،	15:30	حضرت سيارات	قصف مدفعي في	15:50	نشاط عسكري

متزايد بشكل عام في المنطقة	المكان نفسه، 79 جريحاً، 22 قتيلاً (من بينها عدة أطباء، العدد الإجمالي غير مؤكد)	الإسعاف جميعها واحتشدت فرق الاستجابة	108 جرحى، 23 قتيلاً	كانون الأول / ديسمبر
	في الفترة نفسها تعرضت المرافق الطبية المجاورة للقصف: مركز الأطفال (دُمر بالكامل) وعيادة النساء ومركز العيادات الخارجية ووحدة العناية المركزة (جميعها تدمرت جزئياً)			

نقاش

إنه أول تقرير عن شبكة المرافق الطبية المدعومة من قبل أطباء بلا حدود في سوريا الممزقة جراء الحرب والذي يجمع بالتفصيل جميع الضحايا التي تشمل جرحى الحرب وقتلى الحرب خاصة من النساء والأطفال. وهو أيضاً يسجل الضرر والدمار اللاحق المرافق الطبية والوفيات بين العاملين الصحيين. يعكس هذا التقرير الوضع الكارثي في سوريا.

من الواضح أن نتائج هذا التقرير مدعاة للقلق لأن المستشفيات والعيادات الـ 70 المؤقتة والمدعومة عادة من قبل أطباء بلا حدود تشكل فقط جزءاً صغيراً من المرافق الطبية في سوريا. ويمثل العدد الكبير للقتلى (7,009 شخصاً) والجرحى (154,647 شخصاً) المسجل في هذا التقرير الناس الذين تمكنوا من الوصول إلى المرفق الطبي ولا يشير إلى عدد القتلى خارج العيادات أو الجرحى الذين لم ينجحوا في الوصول إلى المرفق. ولا يغطي التقرير معدل الوفيات ونسبة انتشار المرض المتعلقة بأسباب أخرى كسوء التغذية الحاد أو الافتقار إلى العلاج للأمراض الخطيرة أو المزمنة. ومن المرجح أن يكون الوضع الفعلي على الأرض أسوأ مما يوصف في هذا التقرير.

ومن المثير للقلق أيضاً أن يبلغ في العام 2015 عدد ضحايا العنف من النساء والأطفال 30 إلى 40% في سوريا والتي تشير إلى أن المناطق المدنية تتعرض باستمرار للقصف الجوي وغيره من أشكال الهجوم.

لا تشير البيانات الطبية إلى أعداد القتلى والجرحى من المدنيين علماً أنها ليست مسؤولية الطواقم الطبية تحديداً من هو مدني ومن ليس مدنياً. ووفقاً للقانون الدولي الإنساني يُستقبل المرضى وفقاً للحاجات الطبية فقط ومنهم المقاتلون الذين يتم اعتبارهم "خارج المعارك" والذين يحق لهم تلقي الحماية مثلهم مثل غيرهم من المرضى. لكن يشير عدد النساء والأطفال (المقدّر بأن أغلبهم من المدنيين) إلى أن عدد ضحايا العنف المتعلق بالحرب المفترض بأنهم من المدنيين كبير جداً - فأكثر من 36,000 جريحاً وأكثر من 1,400 قتيل موجودين في المناطق المحاصرة حول دمشق وحدها.

ترجح هذه الأعداد الكبيرة أن الحرص الذي يجب أن تتخذه الأطراف المتنازعة لتفادي وقوع ضحايا مدنيين يبدو غير ملائماً أو غائباً.

إن الارتفاعات في الأرقام التي تعكس الوفيات والإصابات من قبل العيادات المدعومة من أطباء بلا حدود تتزامن مع الهجمات العسكرية وتدخل القوات الجوية الروسية والبريطانية والفرنسية التي انضمت إلى حملات القصف في سوريا.

تم تلقي أول مجموعة بيانات من ما معدله 35 مرفقاً طبياً ترفع تقاريرها بانتظام في المناطق المحاصرة من محافظة دمشق وكان فيها ارتفاعاً في العنف وصل إلى القمة في شهر أغسطس/ آب والذي تمثل بارتفاع حاد في الوفيات الناتجة عن الحرب والمعلن عنها في المرافق الطبية. وبما أن هذه المناطق هي مناطق لا يوجد فيها تواجد عسكري فعال للتحالف

العسكري الذي تقوده الولايات المتحدة، من المرجح أن تكون الهجمات الجوية في هذه الفترة صادرة عن التحالف الدولي الذي تقوده سوريا.

أما المجموعة الثانية من البيانات فهي تلك التي تم تلقيها من ما معدله 34 مرفقاً طبياً مدعوماً من قبل أطباء بلا حدود في المناطق الغربية والشمالية من البلاد (محافظة حلب وحمص وإدلب واللاذقية). تظهر هذه المجموعة من البيانات ارتفاعاً واضحاً لضحايا الحرب من شهر أكتوبر/ تشرين الأول فصاعداً وارتفاعاً حاداً في حالات الإصابات الجماعية (عشرة جرحى وأكثر) والتي نتج جميعها عن هجمات جوية. وبما أن التحالفين ناشطان في هذه المناطق فلا يمكن التحديد من خلال البيانات الطبية ما إذا كان التحالف الذي تقوده سوريا أو الولايات المتحدة هو المسؤول.

في عام 2015، وقع 94 هجوماً جويًا وقصفاً مدفعياً على 63 مرفقاً طبياً مدعوماً من قبل أطباء بلا حدود، مما تسبب بدرجات متفاوتة من الضرر وفي 12 منها تسبب الهجوم بدمار شامل للمرفق، وأدى إلى 814 موظفاً في الطواقم الطبية المدعومة من قبل أطباء بلا حدود. هذا ما أدى إلى تقليص قدرة استيعاب النظام الصحي المستنزف أصلاً والذي يعاني من بنى تحتية مدمرة بشدة ورحيل عاملي الصحة إلى دول أخرى.

إن المرافق الطبية المدعومة من قبل أطباء بلا حدود هي منشآت هشة نتيجةً للقرار⁶ المتخذ من قبل الحكومة السورية في العام 2012 والقاضي بإعلان أي عيادة تقدم الرعاية الطبية لضحايا العنف في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة عيادة غير قانونية. بالنتيجة، أُجبرت معظم العيادات المدعومة من أطباء بلا حدود بالعمل بشكل سري في مناطق غير معلّمة وغير معلن عنها، ولا تتوفر لديها أي أدوية ومعدات طبية من النظام الصحي السوري الرسمي.

بالإضافة إلى ذلك، تتعرض المرافق والطواقم الطبية للعنف بشكل روتيني، مما يتسبب بدوره في حرمان فئات كبيرة من السكان من الرعاية الصحية. وكانت مدعاة للقلق الأمثلة الأربعة عن الهجمات المبلغ عنها للعيادات المدعومة من قبل أطباء بلا حدود والمشتبه بأنها تستعمل استراتيجية "الهجوم المزدوج". هذا ما يشير إلى أن الهجمات في بعض الأمثلة

⁶ "القوانين المعادية للإرهاب الصادرة عن الحكومة السورية في 2 يوليو/تموز جرّمت تقديم المساعدة الطبية للمعارضة. القوانين 19 و20 و21 تخالف القانون الدولي الإنساني المعمول به والذي يعتبر أنه لا يجب أن يعاقب أي شخص مهما كانت الظروف لقيامه بأنشطة طبية تتلاءم مع أخلاقيات مهمة الطب، بغض النظر عن من هو الشخص المتلقي لهذه المساعدة"
المصدر:

<http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/RegularSessions/Session24/Documents/A-HRC-24-CRP-2.doc>

تتخطى العنف العشوائي، مستعملة المهجمات المستهدفة ضد عاملي الإنقاذ ومنهم فرق الاستجابة الطبية كوسيلة حرب.

كما وأنه في حال تم عمداً استهداف البنى التحتية المدنية كالمدارس أو الجوامع أو العيادات أو الأسواق أو كان قصف الأماكن المدنية ناتج عن هجمات جوية عشوائية أو قصفاً مدفعياً عشوائياً ففي كلا الحالتين يتم انتهاك الالتزام بحماية المدنيين من عنف الحرب ويتم انتهاك القانون الدولي الإنساني.

بعد خمس سنوات من الحرب دُمرت البنى التحتية الصحية في سوريا مع إغلاق أو تدمير عدد كبير من المرافق الصحية نتيجة العنف العشوائي ورحيل الطواقم الطبية ومع ارتفاع عدد الإصابات والوفيات. وعلاوة على ذلك، تقلصت الإمدادات إلى المرافق التي بقيت مفتوحة إلى أدنى حد ممكن نتيجة استراتيجيات الحصار والقيود الصارمة المفروضة من قبل الحكومة السورية على الأدوية ومعدات الجراحة ورعاية الصدمات.

لا يتم احترام حماية المدنيين والجرحى والبنى التحتية الصحية من قبل الأطراف المتنازعة التي تتلقى الدعم العسكري من قبل 4 أعضاء دائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ولا يتم أيضاً احترام وصول الدعم الإنساني من دون عوائق. وأشار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في القرار 2258 الذي تم اعتماده بالإجماع في 22 ديسمبر/كانون الأول 2015 إلى أن هناك بالفعل إخلالاً في تطبيق القرارات 2139 و 2165 و 2191 السابقة والتي تدعو إلى احترام القانون الدولي الإنساني وخاصة التزام الأطراف المتنازعة بالتوقف عن شن هجمات على المدنيين وعلى المواقع المدنية، ومنها المرافق الطبية بالإضافة إلى التوقف عن استعمال التجويع كوسيلة للقتال وضمن استراتيجيات الحصار. وبوجود 4 من بين 5 أعضاء دائمين في مجلس أمن الأمم المتحدة تشارك بشكل فعال في النزاع عبر القصف الجوي، فإن الفشل في تنفيذ هذه القرارات يدلّ على فشل جيشهم الخاص وحلفائهم في تنفيذ هذه الأحكام أو وعلى فشلهم في حثّ حلفائهم على تنفيذها.

تشير البيانات والتقارير الطبية المجموعة من قبل أطباء بلا حدود في العام 2015 إلى أن التصويت على القرار 2258 من قبل هؤلاء الأعضاء كان تصويتاً ضد مصلحة جيشهم وحلفائهم على الأرض.

أطباء بلا حدود تدعو جميع القوات العسكرية المشاركة في النزاع في سوريا إلى احترام القانون الدولي

الإنساني

- تدعو أطباء بلا حدود بشكل طارئ إلى التوقف عن شن الهجمات على المواقع والبنى التحتية المدنية، وذلك لتفادي مزيد من الضحايا المدنيين.
- تدعو أطباء بلا حدود بشكل خاص إلى حماية واحترام البعثة الطبية والتوقف عن شن الهجمات على المرافق الطبية والطواقم الطبية وطواقم الاستجابة لحالات الطوارئ.
- تدعو منظمة أطباء بلا حدود أيضاً إلى وصول كامل للدعم الإنساني إلى جميع المناطق المحاصرة وتحرك من دون عوائق لحالات الإجلاء الطبي والإمدادات الطبية والطواقم الطبية.
- تدعو منظمة أطباء بلا حدود بشكل خاص الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن والتي تشارك حالياً في النزاع، إلى احترام قراراتها وضمأن مباشرة جيوشها وجيوش حلفائها بتطبيق القرارات التي صوتوا عليها بالإجماع

تم نشر هذا التقرير في 8 شباط 2016،

أطباء بلا حدود

46، شارع "لاربر بيني"، 1050، بروكسل

بلجيكا